رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد(2064) السنة الثامنة - الاربعاء (9) آذار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

متظاهرون يدعون النزاهة الى تفعيل مذكرات الاعتقال 2

أزمة ليبيا تشغل العالم والثوار يواصلون قتالهم 6

الوزراء.. سياسيون أم موظفون؟ 8

أوزيل يضع معايير جديدة لريال مدريد 4 الملحق الرياضي

أنباء عن معارضة الصدريين والمجلس الأعلى

مرشحو الأمن غدا أمام النواب .. والمالكي يجازف بغياب التوافق التام

□ بغداد/ هشام الركابي

كشفت مصادر حكومية خاصة أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحيه للمناصب الأمنية في جلسة البرلمان ليوم غد الخميس.
وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن أسمه إن المالكي سيقدم اسمين لكل منصب امني، وانه سيترك للبرلمان اختيار من يرغب بمنح ثقته اليه.
من ناحيتها توقعت مصادر سياسية ان يكون المالكي سيذهب الى البرلمان يوم غد بهذه الاسماء دون أن يكون قد حقق التوافق بين الشركاء على عدد منها .
وكانت بعض وسائل الإعلام كشفت أمس عن عزم المالكي تقديم ثلاثة مرشحين لوزارة الداخلية الى مجلس النواب للتصويت عليهم يوم غد الخميس، وهم قائد عمليات بغداد السابق الفريق عبود قنبر، والمفتش العام لوزارة الداخلية عقيل الطريحي، ورئيس المؤتمر الوطني أحمد الجلبي.
وبرز أسما المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي والوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي في المدة القليلة الماضية كمرشحين لمنصب وزارة الداخلية، ولكن بحسب مصادر سياسية فإن هذين الأسمين لم ينالا قناعة المالكي الكاملة، فضلاً عن وجود تحفظ عليهما من بعض الكتل السياسية أبرزها العراقية.
لكن ائتلاف الكتل الكردستانية كشف أمس الثلاثاء، وبحسب ما نشرته وكالة أنباء كردستان، عن ان المالكي سيقدم في جلسة الخميس عشرة مرشحين لشغل مناصب الدفاع والداخلية والأمن الوطني والمخابرات.
وقال المتحدث باسم الائتلاف مؤيد طيب إن جهاز المخابرات" سيكون من حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني".
وأوضح طيب أن "المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري والقائمة العراقية لن يصوتوا على الأسماء التي سيقدمها المالكي بسبب غياب التوافق السياسي" بحسب قوله.
يذكر أن القائمة العراقية قدمت خلال المدة الماضية خمسة مرشحين لشغل حقيبة الدفاع، لكنها لم تتلق لغاية الان ردا من رئيس الحكومة على مرشحيها.

□ عراقيات يحتفلن باليوم العالمي للمرأة في بغداد .. أ.ف.ب

"حرب تفسير للعبارات" بين البرلمان والاتحادية

□ متابعة/ المدى

بين رد المحكمة الاتحادية على البرلمان، وتعقيب الأخير عليه بشان توضيح لقرار ربط الهيئات، بدا وان المؤسستين دخلتا في حرب تفسير العبارات وتحديد معاني الجمل في ما بين نصوصهما.
البرلمان اعتبر توضيح المحكمة الاتحادية العليا بشأن تفسير قرارها القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء تراجعا عن قرارها السابق، مبينا أن التوضيح أكد احترام نصوص الدستور بربط الهيئات المستقلة بمجلس النواب أو رئاسة الوزراء مع التأكيد على استقلاليتها مهنيا وإداريا وماليا.
□ التفاصيل ص٢

إغلاق ملف المعتقلين منتصف ٢٠١١

الأمريكيون لن يسلموا خمسة من أركان نظام صدام

□ بغداد/ قيس عيدان

أعلن مصدر مخول في مكتب نائب القائد العام لعمليات شؤون المعتقلين في القوات الأمريكية عن احتفاظ القوات الأمريكية بخمسة من أزلام النظام السابق ممن صدرت بحقهم قرارات قضائية حتى الان.
المصدر أوضح في اتصال هاتفي مع المدى ان الاحتفاظ بهم جاء لأسباب خاصة على حد قول المصدر.
وأشار المصدر الى ان منتصف العام الحالي سينتهي ملف تسليم المعتقلين اذ لا يزال هناك ٢١٠ معتقلين يشكل البعض منهم خطورة بالغة، والبعض الآخر صدرت بحقهم قرارات قضائية ونحن حاليا نحتفظ بهم وسيتم تسليمهم إلى الحكومة العراقية المتمثلة بوزارة العدل.
وأوضح المصدر ان جميع المعتقلين يخضعون الى حراسة مشددة من قبل القوات الأمريكية التي تأخذ من معتقل كروبر جزءا للاحتفاظ بهؤلاء المعتقلين وان الملف سيغلق نهائياً بحسب الاتفاقية المبرمة ما بين الحكومة العراقية والأمريكية بخصوص ملف المعتقلين.
يذكر أن القوات الأمريكية أنشأت منذ عام ٢٠٠٥ معتقلات بوكا في البصرة وكربور القريب من مطار بغداد بالإضافة الى معتقل التاجي واعتقلت أكثر من ٢٢ ألف معتقل تم الإفراج عن العدد الأكبر منهم فيما استلمت القوات العراقية العديد من هؤلاء لوجود قضايا جنائية ضد البعض منهم.

حقوق الإنسان: الأجهزة الأمنية تجاوزت على المتظاهرين

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

أكدت وزارة حقوق الإنسان إرسالها تقارير الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تؤشر فيها انتهاكات لحقوق الانسان من قبل الأجهزة الأمنية على الإعلاميين خلال تغطيتهم لأحداث التظاهرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية، فيما ناشدت لجنة حقوق الانسان البرلمانية جميع الاعلاميين الذين انتهكت حقوقهم في هذا الخصوص تقديم شكواهم الى اللجنة لرفعها الى الجهات المختصة.
الناطق باسم وزارة حقوق الإنسان كامل امين قال في حديث لـ"المدى" إن وزارته كانت قد أبدت قلقها من التعامل السلبي من الجهات الأمنية مع وسائل الإعلام، مشددا على أن أي تصرف خارج نطاق الدستور هو ممنوع ولا يجوز.
وأضاف امين أن الوزارة أرسلت عدة تقارير الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء شخصت فيها السلبيات المؤشرة على أداء الجهات الأمنية، مشيدا بدور الإعلام وكيف كان ساندا لعملية نشر الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، مستدركا بالقول إن السبب من وراء هذه الأفعال هو أداء بعض المنتسبين الى القوى الأمنية بسبب قلة خبرتهم في التعامل مع التظاهرات فضلا عن أن البعض لا يزال يحمل عقلية النظام السابق وقمعه للتظاهر .
وشدد الناطق باسم الوزارة على وجود تحسن كبير في تعاطي الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين خلال تظاهرة الأحد الماضي مقارنة بما حصل في السابق، مؤكدا ضرورة أن تعمل الأجهزة الأمنية على إعادة خططها في التعامل مع المتظاهرين.
بدورها طالبت عضو لجنة حقوق الانسان ازهار الشيخلي جميع من ارتكبت بحقهم حالات انتهاك لحقوق الانسان من متظاهرين واعلاميين خلال حملة الاحتجاجات الاخيرة تقديم طلبات الى لجنتها من اجل بحثها ورفعها الى الجهات المختصة.
□ التفاصيل ص٣

٨٠ نائبا يهددون بتجميد عضويتهم احتجاجا على الشلل

□ متابعة/ المدى

أكد نائب عن التحالف الوطني أن ٨٠ نائباً من كتل عدة هددوا بتعليق عضويتهم في مجلس النواب في حال استمرار نهجه الحالي وعدم تشريع القوانين، مطالباً بإقرار قوانين الدورة الماضية غير المنجزة.
وقال محمد مهدي الناصري خلال مؤتمر صحفي عقده أمس إن "٨٠ نائبا قدموا طلبا إلى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، يهددون فيه بتعليق عضويتهم في حال استمرار نهجه الحالي في قراءة الخطابات والبيانات وعدم تشريع القوانين"، مبيناً أن "النواب يمثلون جميع الكتل السياسية ولا ينحصرون في كتلة واحدة".
على صعيد آخر، قرر مجلس النواب تمديد الفصل التشريعي الأول الحالي شهراً واحداً لإنجاز جميع القضايا العالقة.
ونقلت وكالة السومرية نيوز عن مصدر في البرلمان أن "مجلس النواب قرر خلال جلسته الـ٣٩ التي عقدها أمس برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٥١ نائباً تمديد الفصل التشريعي الأول الحالي شهراً واحداً"، مبيناً أن "الفصل مدد إلى الرابع عشر من أيار المقبل بدلاً من الرابع عشر من نيسان المقبل".
من ناحيتهم، نفت حركة شباب الإصلاح العراقي انضمام اي جهات سياسية او حزبية في التظاهرات السابقة التي قادتها ومنها تظاهرة "الندم" ليوم أمس الاول في ساحة التحرير، مؤكدة انها تظاهرات عفوية طلابية بدلالة عدم وجود جهة تتبناها فهي نابعة من مشاركة تجمعات شبابية واسعة.
□ التفاصيل ص٢

النجيفي: توقيت إخلاء الشيوعي والأمة مريب

□ بغداد/ المدى

انتقد رئيس البرلمان أمس الثلاثاء قرار إخلاء مقرات الحزب الشيوعي العراقي وحزب الأمة العراقية.
وقال بيان للمكتب الإعلامي لأسامة النجيفي انه "منذ إقرار الدستور وتصويت الملايين من العراقيين عليه وهم يتطلعون الى اليوم الذي يتمتعون فيه بالحق في الحياة والأمن والحرية وصيانة كرامتهم وان تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني. كما اكد الدستور على حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية تأسيس الأحزاب السياسية".
واستدرك رئيس البرلمان بالقول إن "فرحة العراقيين لم تدم طويلا وهم يشاهدون ويشاهد العالم معهم التجاوزات المتكررة على الدستور فبعد الاعتداء على المتظاهرين واعتقال الصحفيين واهانتهم ومداهمة المؤسسات الإعلامية، جاء القرار المتسرع وغير المبرر والانتقائي والمريب في توقيته بإغلاق مكاتب الحزب الشيوعي العراقي وحزب الأمة العراقية".

ناشطات يوزعن الزهور وسط بغداد

في يومهن العالمي ..العراقيات بلا تمثيل سياسي

بغداد/ سهى الشيخلي

بمناسبة العيد العالمي للمرأة الموافق الثامن من آذار تجمعت في ساحة كهرمانة وسط بغداد صباح يوم أمس نساء مثلن كلاً من رابطة المرأة العراقية، منظمة السلم والتضامن، الحزب الشيوعي العراقي، جمعية الأمل العراقية.
ووزعت العديد من النساء في ساحة كهرمانة الحلويات على المارة بمناسبة عيد المرأة.
وقالت عضو رابطة المرأة العراقية الدكتورة خيال الجواهري للمدى إن المرأة العراقية تشعر بالغبن على جميع الأصعدة، فالتشكيلة الوزارية الحالية استبعدت استحقاق المرأة البالغ ٢٥٪، الى جانب قانون الأحوال الشخصية، الى جانب ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية تمر بها، اذ ان العديد منهن يسكن في بيوت الصفيح، الى جانب استمرار معاناة الأرامل والمطلقات.
وطالبت الجواهري بتحسين الخدمات، وإيجاد فرص عمل للمرأة المعيلة لأسرتها، وان يكون لها حضور فاعل في الحياة السياسية وان لا تستبعد من مواقع صنع القرار وان لا يغيب دورها.
وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون دعا في اليوم العالمي للمرأة الى تمكين النساء من تبوؤ مراكز صنع القرار، وإشراكهن في عملية بناء السلام وحفظه، واتخاذ مزيد من الخطوات للمحافظة على الأمهات وأطفالهن.
وقال بان في رسالة وزعت أمس الأول: "منذ مئة عام، عندما احتفل العالم للمرة الأولى باليوم الدولي للمرأة، كان يُنظر إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما من الأفكار الراديكالية إلى حد بعيد. والآن وقد حلت الذكرى المئوية الأولى، ها نحن ذا نحتفل بالتقدم الكبير الذي أحرز بفضل الدعوة الدؤوبة، والإجراءات العملية، والسياسات المستنيرة. ومع ذلك، لا تزال المرأة في بلدان ومجتمعات عدة مواطنة من الدرجة الثانية".
التفاصيل ص٣

خبراء: النفط العراقية لم تستغل فجوة ليبيا

بغداد/ احمد عبد ربه

انتقد عدد من الخبراء وزارة النفط بعدم استغلالها للفراغ الذي أحدثته تداعيات الأحداث في ليبيا لمستويات الإنتاج والتصدير في منظمة أوبك.
وقال الجواهري لـ(المدى الاقتصادي) إن توقف الإنتاج الليبي ليس له أي تأثير على زيادة صادرات العراق النفطية مبيناً أن حصة العراق من الصادرات النفطية في منظمة أوبك تقدر بـ(٤ملايين برميل)، فيما أن صادراته حالياً تقترب من ٢مليون و٢٠٠برميل يوميا ما يدل على انعدام الطاقة التصديرية.
وأضاف الجواهري أن الزيادة التي حصلت لم تتجاوز(١٠٪) وقد كان لجولات التراخيص التي أبرمتها وزارة النفط مع شركات النفط العالمية الأثر الكبير في هذه الزيادة القليلة.
وتابع الجواهري: أن الدولة المستفيدة في الدرجة الأولى من توقف التصدير النفطي في ليبيا هي السعودية فقد تجاوز تصديرها إلى أكثر من (٩ملايين برميل) يومياً، لافتاً إلى أن الإنتاج في الأخيرة لم يتجاوز هذا الحجم.
إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي والتدريسي في جامعة بغداد فاضل عبد ربه لوكالة كردستان للأنباء إن وزارة النفط عجزت عن رفع مستوى إنتاجها من النفط الخام بما يتلاءم مع احتياجات منظمة أوبك العالمية، وخاصة أن أسعاره قد تجاوزت الحد الذي كانت الحكومة قد ضمنته في الموازنة وهو ٨٠ دولاراً".
وأضاف انه كان يفترض بوزارة النفط أن تجد بدائل سريعة لتصدير النفط، تسهم في رفع مستوى احتياجات أوبك، وتسد جزءاً من عجز ليبيا عن التصدير بسبب أحداث العنف التي تسود البلاد".
وأعلنت وزارة النفط في شهر أيلول العام الماضي عن أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلاً نفطياً، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

التفاصيل ص١٠

الافتتاحية

حول قيام الدولة

من دولة الاستبداد إلى استبداد الدولة

بقلم / فخري كريم

انتفت الحاجة للإشارة إلى عدم اكتمال تكوين الدولة ، دولتنا العتيدة التي طالما أوهمنا أنفسنا بأنها في طور التكوين " ديمقراطياً" في مجرى الحراك السياسي الجاري في البلاد، وفي إطار العملية السياسية الديمقراطية.
فالدولة التي انتظرنا بفارغ الصبر اكتمال بنيانها ، اكتملت، وليس مهماً ، أنها لم تأت وفقاً لتطلعاتنا المشروعة التي ناضل الشعب لعقود، وعبر تضحيات مضنية، من أجل بلوغها. المهم أن الدولة قامت، وهي تسير بخطى متسارعة لتأكيد حضورها، ودعوة من لم ينتبه لأخذ ذلك بنظر الاعتبار، والامتثال لما يستلزمه ذلك، من احترام الهيبة والوجاهة.
لقد انهارت الدولة القديمة، مع سقوط النظام الاستبدادي المباد في نيسان عام ٢٠٠٣ ، لكن انهيارها الفعلي كان قد بدأ في وقت أبكر من ذلك بكثير. فصعود البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨، رافقه بخطوات متدرجة قضم مفاصل الدولة وإلحاقها بكيانه، وبعد استيلاء صدام حسين على مقاليد السلطة وانفراده بها ، تم إنهاء أية استقلالية "شكلية لها" ، بعد ما تم دمجهما معاً" الدولة والحزب" واختزالهما بشخص الدكتاتور الذي أمسى هو الحزب والدولة معاً. ولهذا كان من المتعذر إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة نفسها، وهذا ينطبق إلى حد ما على مكونات الدولة بما في ذلك الجيش.
لقد انتشى الطاغية بمأثرته هذه، إذ لم يعد بإمكان احد أن يتعرض لسلطته دون أن يعرض الدولة العراقية ، والوطن للدمار والخراب، ومن هذا استمد أعوان النظام من العرب القومجية، شعارهم " الدفاع عن الوطن" في مواجهة الدعوة لإسقاط النظام، وخصوصاً إبان حروبه الداخلية والخارجية . وبسبب هذا الاندماج ، استبشع بعض الوطنيين استهداف الدولة وانهيارها المدوي بالتلازم مع انهيار سلطة الطاغية. لقد أدرك صدام وقد استقامت له الأمور ، أن بإمكانه ترديد مقولة الأباطرة الشهيرة "أنا الدولة والدولة أنا.. ومن بعدي الطوفان"! كان واضحاً منذ وقت مبكر، أن الأمور سائرة نحو هذا المآل. فقد عبّر صدام أكثر من مرة أمام قوى سياسية، وفي اجتماعاته الحزبية، عن استغرابه مما يقوله البعض عن وجود صراع بين اليمين واليسار في حزب البعث ، " لقد آن لهم أن يعرفوا أنني اليسار واليمين حسبما تقتضيه مصلحة الثورة وقيادتها"! ومعروف انه كان يرمز لنفسه عند الحديث عن " الثورة وقيادتها". ولعل ما يجري اليوم في ليبيا الطاغية القذافي ما هو إلا نموذج آخر لما كان عليه نظام صدام ودولته الاستبدادية. فالقذافي لا يمكن أن يتصور الدولة بكل ما فيها إلا ملكا خالصاً له ولعائلته ، ولم يتردد وهو في ذروة جنونه أن يشبه الشعب الليبي بالفئران، وانه لفرط إحساسه بملكية الدولة، بكل ما فيها من ثروات وبشر، طافت مشاعره بكل ما تفيض به مشاعر الطغاة من أدران ورزايا، واقسم أن لا يترك البلاد "للجرذان" وفي تربتها جثامين أجداده وأبيه وأمه! هذه هي الدولة بمفهوم القذافي، كما هي كانت لدى صدام، وكما كل الطغاة المستبدين.
لقد أتاح السقوط المدوي للدولة الاستبدادية مع سقوط نظام صدام حسين، فرصة تاريخية لبناء دولة ديمقراطية مدنية متحضرة. لكن الحاكم المدني للاحتلال الأميركي سرعان ما بدد هذه الفرصة التي يندر أن تتاح لأمة ، باعتماده خرائب النظام السابق في إعادة بناء النظام الجديد. فقد استعان بكل من أبدى الاستعداد للتماهي مع توجهاته، من كوادر الدولة القديمة، في التشكيلات الجديدة للشرطة والمخابرات والقوات المسلحة التي ظلت حتى الآن تثير شكوك وهواجس من تناوبوا على حكم البلاد..ولم ينته الأمر عند هذا الحد الملتبس، بل كرست المحاصصة الطائفية المشوهة ما كان قد وضع لبناته بول بريمر، وحولتها إلى ظاهرة تسود بنيان الدولة الجديدة بكل أركانها وميادينها، حتى يبدو من كرسوا حياتهم في مقارعة النظام المباد أمام مشهد الدولة الجديدة وأجهزتها ومؤسساتها، غرباء وربما منبوذين مهمشين، لا فرق في ذلك بين أبناء الطوائف جميعاً من عابري الطوائف وأحزابها.
وفي حمّى التنافس بين حملة أسهم الطوائف وصكوك غفرانها، نفد صبر عابري الطوائف ، ممن سحقتهم الفاقة وهدهم البؤس والضيم، ونال منهم عوزهم لأبسط متطلبات الحياة الآدمية، فلم تعد تحمي البعض منهم بيوت الصفيح المتداعية، ولم يبق لآخرين شروى نقير يسدون به رمق أطفالهم وحرماتهم ، ولم تعد الأكثرية منهم تعبأ بانعدام الكهرباء والماء الصالح للشرب بعد أن أصبح غاز المصابيح مرتجىً مؤجلا، وبعد أن أصبحت البطالة تنخر في عوائلهم فتحول أفرادها إلى أشباح يذهلهم الجوع . لكن ذلك بالنسبة لمن تربعوا على كراسي الحكم بأصواتهم في المركز والمحافظات،لم يكن كافياً، فاستباحوا حرياتهم وحرماتهم تحت مختلف الواجهات، دون أن يوفروا مقدساتهم.
وأمام عجزهم وفقدان صبرهم على المكاره ، لم يجدوا وسيلة غير الخروج إلى الشوارع والساحات ليعرضوا ما آلت إليه أحوالهم، لعل أصواتهم تصل إلى أولي الأمر، إذ ربما لم يصلهم شيء من مظالمهم، وهم منشغلون بتأمين حوائجهم. لم يكن بينهم من يستر بعثياً ، ولم يكن بينهم، من زكى بعثياً تسنم منصباً مرموقاً في الحكومة، وليس بين أكثريتهم من له في الحكومة من معين. وربما لا يعرف الكثير منهم عن السياسة سوى، أن رئيس حكومتهم من موالي آل البيت. لقد وجد هؤلاء في نداءات الدعوة لعرض أحوالهم في الشوارع والساحات، متنفساً لمدى الجور الذي كلل هاماتهم، فاستجابوا للنداءات، وقد أوهمهم الدعاة أن الدستور يكفل حقهم في شوارع مدنهم وساحاتها!
وسرعان ما اكتشفت الجموع المهضومة حقوقها من جميع الطوائف، من عابري الطوائف، أن شباب الفيسبوك هم أيضا قد خدعوهم بتشويه هوية حكومتهم، وخدعوهم ثانية بكفالة الدستور لحقهم في عرض أحوالهم في شوارع وساحات مدنهم، حين انهالت الهراوات وخراطيم المياه، ثم الرصاص الحي عليهم، واستباحت دماء زكية لأقرانهم من الفقراء والجياع الذين كانوا يمنون النفس بان السادة قد يطعمونهم ويكرمون وفادتهم، ويبادر البعض منهم في توزيع البطاقة التموينية المسروقة عليهم بمناسبة عرض أحوالهم!
لكن ما لم يعرفوه أيضا أننا اكتشفنا لأول مرة بوضوح كاف، أن الدولة التي طالما تحدثنا بثقة أنها ما تزال في طور التكوين، قد اكتمل تكوينها!. ولكن أي تكون.. لقد بدأت من حيث تنتهي دولة الاستبداد. إن دولة في طور التكوين الديمقراطي لا تبدأ كأولوية لها، بتشكيل فرق لمكافحة الشغب، خصوصاً وأنها ما تزال تواجه ليل نهار تحديات القاعدة وقوى التكفير من زمر الإرهابيين.. وان دولة ناقصة التكوين لا تجيّش ارتالا مدججة بالسلاح الناري الحي ، لمواجهة متظاهرين عزل، جلهم من شباب الأمة ، وكلهم من قاعدة النظام الديمقراطي والمدافعين ببسالة عنه ، ولا تفرض منعاً للتجول، ولا تقطع الطرق العامة بالجدران الكونكريتية، ولا تستنفر الإعلام العام للتقليل من شأن الرأي العام، وتسخر من الشباب، ولا تسوق إعلاميين مرتزقة من حواريي الطاغية للحط من كرامة المتظاهرين والتلاعب بالحقائق!
لكن مشهد اكتمال دولتنا، كان سيظل ناقصاً، لولا مشاهد الجند وقادتهم، وهم يلاحقون المتظاهرين ويلقون القبض عليهم ويركلونهم بالبساطيل العسكرية بتباه يشبه تباهي الجلاد وهو يستمتع بتعذيب ضحاياه، لقد خبرنا هذا المشهد مرات ومرات، وتعرفنا على ملامح جلادينا، أنهم هم أنفسهم من تدربوا على أيدي جلاوزة البعث ، إذ لا يمكن لوطني مهما ضعفت وطنيته أن يمارس أي طقس للتعذيب. لكن المشهد يظل ناقصاً قبل التعرف على مشهد قبو بعثي بامتياز!
لقد قادت همرات القوات المؤتمرة بأمر القائد العام لدولتنا أربعة صحفيين كرسوا نشاطهم منذ سقوط الطاغية، دفاعاً عن النظام الجديد، وغامر بعضهم أو كلهم بعوائلهم التي طالها التشريد، بسبب انحيازهم لما اعتقدوه انه دولتهم الجديدة، اقتيد هؤلاء الشباب من العاملين في السلطة الرابعة المزعومة من وجهة نظر بعض حكامنا معصوبي الأعين لا يتوقف ضربهم بكل ما تحت أيدي جلاوزتهم من أدوات، إلى أقبية هي مقرات لبعض قوات القائد العام للقوات المسلحة، وهناك فعلوا بهم أو كادوا كما كان يفعل أوباش البعث، لم يكتفوا باستخدام التعذيب بالكهرباء(يا للسخرية يبدو أنهم يحرمون الشعب من الكهرباء ليستمتعوا بتعذيب أبنائنا بها)! بل تجرأوا على كي بعضهم بالكهرباء في مناطق حساسة من أجسامهم مستمتعين بإخبار ضحاياهم بأنهم فقدوا فرصة الإنجاب!، تماماً كما كان يفعل جلاوزة البعث! وإلا فمن أين استورد هؤلاء إن لم يكونوا من بين من ضيعنا اثرهم في تنافس ملوك الطوائف.
اللهم اشهد أن الدولة التي قامت على أنقاض نظام الاستبداد، قد اكتمل بنيانها، ولكن يا لزهد شعبنا المغلوب على أمره بالحاجة لمثل هذه الدولة.
إنني إذ اقر بقيام هذه الدولة، وقد فنيت عمري انتظاراً لدولة بديلة عن دولة الاستبداد، أعلن براءتي من هذه الدولة المضيعة، حتى تتخذ كل التدابير القانونية والسياسية الكفيلة بمعاقبة الجناة ومن يقف وراءهم، ويعاد النظر بالأسس التي تسمح بمثل هذه الممارسات المخلة بحقوق الأنسان وكرامته، وتدفع الدولة إلى منحدر الاستبداد، وحتى يتحقق ذلك سأواصل النضال مع كل التواقين في العراق الجديد لإعادة النظر في مشروع دولتهم التي دفعت إلى هذه المتاهة.. وأدعو كل مواطن حر شريف للعمل من اجل تقويمها ، بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة، بمواصلة التظاهر وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي دون توقف حتى يقدم للقضاء كل المسؤولين عما جرى من انتهاك لحقوق الإنسان، وتشويه للقيم الإنسانية، وأطالب المرجعيات الدينية، باعتبار هذه القضية، مهمتهم الدينية، ما دامت تتعلق بالشروع بهتك أعراض مواطنين أبرياء من أبناء شعبنا بالتوقف عند هذه الظاهرة الخطيرة التي لا تتنافى مع الدستور وشرعة حقوق الإنسان فحسب، بل ومع قيم الإسلام الحنيف وقواعد الشرع الذي يفترض أن دولتنا تسترشد بها.أما مجلس النواب فلا أسأل غير الله أن ينتقم ممن له ضلع في هذا التكوين المشوه، الدولة المفتوحة على الاستبداد، إن لم نستبق تمادي من يدفعها في هذا الاتجاه.
إن فرصتنا في تدارك ضياع مشروعنا لبناء دولتنا الديمقراطية المدنية المنزهة من شرور ومضامين دولة الاستبداد، يتوقف على تصميمنا الراسخ بإدانة ما جرى ومعاقبة من قاموا بها ومن أوعز لهم وقادتهم، ومدربيهم.
إن تطهير الأجهزة المخابراتية، والقوات المسلحة من أرباب السوابق في أجهزة النظام المباد ومن المشبعين بثقافة الاستبداد، ينبغي أن تظل شعاراً مطلبياً ثابتاً.